ISSN: 3079-062X
مجلة علمية محكّمة نصف سنوية تصدر عن الجمعية الليبية للعلوم التربوية والإنسانية
https://alasala.alandalus-libya.org.ly/ojs/index.php/aj/index

الإعلال بسلوك الجادة عند الإمام الزرقاني في شرح الموطأ.

أ. أكرم المنشي عثمان*
الهيئة الليبية للبحث العلمي ، فرع بنغازي ، ليبيا
akrmelmnshe1986@gmail.com
أ. امراجع يونس عبدالحكيم يونس ، ماجستير في الحديث النبوي، الأكاديمية الليبية ، فرع الجبل الأخضر ، ليبيا

تاريخ الارسال 2026/2/1م تاريخ القبول 2026/4/8

"Al-I‘lal by Following the Straight Path according to Imam al-Zurqani in His Commentary on al-Muwatta

Prepared by the Researchers:
-Mraja Younis Abdulhakim Younis
Master's Degree in Prophetic Hadith The Libyan Academy - Al Jabal Al Akhdar Branch Libya
-Akrm ElMnshi Othman
Faculty Member at the Libyan Authority for Scientific Research, Benghazi Branch, Libyah

Abstract :
This study focuses on analyzing a precise critical term employed by al-Zurqani in his commentary, namely "al-I‘lal by following the straight path." The research aims to define the concept, document its application by al-Zurqani in his *Sharh al-Muwatta’*, and assess its impact on his judgment of hadiths. The findings reveal that al-Zurqani used this approach implicitly, drawing on earlier critics such as Ibn Hajar. The study concludes by emphasizing the importance of this methodology in hadith criticism and the need to examine its applications among later scholars.

Key Words: (Al-I‘lal bi Suluk al-Jaddah, Al-Zurqani, Sharh al-Muwatta’, Hadith Criticism, Defects of Hadith)

حقوق النشر © للمؤلف/للمؤلفين 2025. ينشر هذا البحث بموجب رخصة المشاع الإبداعي Creative Commons (CC BY-NC

الملخـــــــــــص:

يركز هذا البحث على تحليل مصطلح نقدي دقيق وظفه الزرقاني في شرحه، وهو "الإعلال بسلوك الجادة". وهدف البحث إلى تعريف المفهوم، وتوثيق تطبيقه عند الزرقاني من خلال "شرح الموطأ"، وتقييم تأثيره في حكمه على الأحاديث. وقد تبيّن أن الزرقاني استخدم هذا المسلك ضمنيًا ونقله عن نقاد سابقين كابن حجر، وخلص البحث إلى أهمية هذا المنهج في النقد الحديثي وضرورة دراسة تطبيقاته عند المتأخرين.

الكلمات المفتاحية: الإعلال بسلوك الجادة، الزرقاني، شرح الموطأ، نقد الحديث، علل الحديث

المقدمـــــــــــة:

يُعدّ الإمام محمد بن عبد الباقي الزرقاني (ت1122هـ) من أبرز أعلام الفقه والحديث في العصر المتأخر، وقد ترك بصمة واضحة في المكتبة الإسلامية، خاصة من خلال شرحه القيّم على "الموطأ" للإمام مالك. هذا الشرح ليس مجرد تبيان لمعاني الأحاديث، بل هو عمل موسوعي يجمع بين الفقه والحديث والنقد، ويكشف عن منهج علمي دقيق اتبعه الزرقاني في التعامل مع الروايات والأسانيد.

من بين المصطلحات النقدية الدقيقة التي وظفها الزرقاني في شرحه، يبرز مصطلح "الإعلال بسلوك الجادة". هذا المصطلح، الذي لم يحظ بالدراسة والتحليل الكافي في الأبحاث المعاصرة، يمثل منهجًا نقديًا مهمًا يعتمد على مخالفة الراوي للرواية المشهورة أو الطريق المألوف الذي سلكه جمهور الرواة. فهل كان هذا المبدأ مجرد أداة إعلال ثانوية، أم أنه كان ركيزة أساسية في حكم الزرقاني على صحة الأحاديث وضعفها؟ يأتي هذا البحث ليعالج هذه الإشكالية، ويسلط الضوء على هذا الجانب المنهجي المهم في عمل الإمام الزرقاني، سعيًا للكشف عن أبعاده النظرية والتطبيقية، وتوضيح كيفية استخدامه كمعيار نقدي للحكم على الأحاديث في سياق "شرح الموطأ".

أسباب اختيار الموضوع

1-يُعتبر منهج الزرقاني في نقد الحديث فريدًا ويستحق الدراسة، خاصة فيما يتعلق بمسألة "الإعلال بسلوك الجادة"، والتي لم تحظ بالدراسة الكافية في الأبحاث الحديثية المعاصرة.

2-ويسعى البحث إلى تقديم إضافة نوعية للمكتبة الحديثية، من خلال تحليل مصطلح نقدي دقيق، وتوضيح كيفية تطبيقه عمليًا.

إشكالية وتساؤلات البحث:

-ما هو المفهوم الاصطلاحي لـ "الإعلال بسلوك الجادة"؟

-كيف طبق الزرقاني هذا المنهج عمليًا في شرحه، وما هي أبرز الأمثلة عليه؟

-ما مدى تأثير "الإعلال بسلوك الجادة" على الأحكام النهائية التي أصدرها الزرقاني على الأحاديث؟

أهداف البحث:

يسعى البحث إلـــى تحقيق الأهداف التالية:

1-التعريف بشخصية الإمام الزرقاني ومنهجه في شرح "الموطأ".

2-تحليل مفهوم "الإعلال بسلوك الجادة" من حيث دلالته اللغوية والاصطلاحية.

3-استخلاص وتوثيق النماذج التطبيقية لـ "الإعلال بسلوك الجادة" من شرح "الموطأ".

4-تقييم مدى تأثير هذا المنهج على أحكام الزرقاني النهائية على الأحاديث.

أهمية البحث:

تكمن أهمية هذا البحث في النقاط التالية:

1-يُساعد على فهم أعمق للمنهج النقدي للإمام الزرقاني، وتحديد أسس حكمه على الأحاديث.

2-يساهم في إيضاح المصطلحات الحديثية الدقيقة، مما يخدم فهم السنة النبوية وتمحيصها.

3-يُمكن أن يكون البحث مرجعًا للباحثين في مجال الحديث النبوي، خاصة عند دراسة شروح المتأخرين.

حدود البحث

يقتصر هذا البحث على دراسة "الإعلال بسلوك الجادة" عند الإمام الزرقاني فقط، وذلك من خلال كتابه "شرح الموطأ". ولا يتناول البحث منهج الزرقاني النقدي بشكل كامل، بل يركز على هذا الجانب المحدد.

منهج البحث:

يعتمد البحث على ثلاثة مناهج علمية: المنهج الاستقرائي لجمع تطبيقات الإمام الزرقاني لمسلك الإعلال بسلوك الجادة من شرح الموطأ، والمنهج التحليلي لفهم كيفية توظيفه

لهذا المصطلح النقدي في سياق الحكم على الأحاديث، والمنهج النقدي المقارن لمقارنة منهجه بمنهج النقاد السابقين.

خطة البحث:

المبحث الأول: الإطار النظري والمفاهيمي ، المطلب الأول: ترجمة الإمام الزرقاني وآثاره العلمية ،والمطلب الثاني: مفهوم "الإعلال بسلوك الجادة ، والمبحث الثاني: الجانب التطبيقي (نموذج تطبيقي للإعلال بسلوك الجادة)

الدراسات السابقة:

لم أقف على دراسة سابقة تناولت منهج الإمام الزرقاني في الإعلال بسلوك الجادة تحديدًا، وهناك دراستان قريبتان من موضوع الدراسة، هما:

1-الإعلال بسلوك الجادة في كتاب الكامل لابن عدي الجرجاني، الباحث: أ. د. سعيد بن صالح الرقيب، منشور في شبكة الألوكة – قسم كتب الحديث وعلومه، بتاريخ 1 سبتمبر 2012م الموافق 15 شوال 1433هـ.

2-إعلال الحديث بسلوك الجادة، للأستاذ الدكتور خالد بن منصور الدريس، منشور في مجلة العلوم التربوية والدراسات الإسلامية، كلية التربية، جامعة الملك سعود، العدد 2 لسنة 1425هـ.

وهاتان الدراستان وإن تناولتا مسلك الإعلال بسلوك الجادة، إلا أنهما لم تتطرقا إلى منهج الإمام الزرقاني في شرحه للموطأ، مما يجعلها خارجة عن نطاق الدراسة التي تعنى بتطبيق هذا المسلك عند الزرقاني تحديدًا.

المبحث الأول ـ الإطار النظـــــري والمفاهيمـــــي:

المطلب الأول ــ ترجمة الإمام الزرقانـــــي:

يتناول هذا المطلب ترجمة الإمام محمد بن عبد الباقي الزرقاني المالكي، ويسلط الضوء على سيرته، نشأته، مكانته، بالإضافة إلى أهم آثاره العلمية.

أولاً ـ اسمه، وكنيته، ونسبته، ومولده ووفاته :

هو أبو عبد الله محمد بن عبد الباقي بن يوسف بن أحمد بن شهاب الدين بن محمد الزرقاني المالكي[1].

النسبة: الزرقاني نسبة إلى زرقان، وهي إحدى القرى التابعة لمحافظة منوف في مصر[2].

وُلد في مصر عام 1055 هـ[3]، وتوفي في القاهرة بمصر عام 1122 هـ[4].

ثانياً ـ نشأته العلمية والسياق التاريخي المعاصر له

النشأة والتكوين : نشأ الإمام الزرقاني في كنف عائلة علمية رفيعة المستوى؛ فوالده، عبد الباقي بن يوسف الزرقاني، كان عالماً فقيهاً ومرجعاً للمالكية وصاحب شرح مختصر خليل[5].ويقول عنه الجبرتي: «الإمام الحجة»[6]. هذه البيئة مكنته من تلقي العلم في سن مبكرة. اعتمد في تحصيله على نظام التلقي والرحلة العلمية داخل القاهرة، حيث تتلمذ على أيدي خاتمة المحققين في عصره. وكان لبروزه المبكر دلالة على نبوغه المبكر، بدليل أن شيخه الشبراملسي كان يجعله مُعيداً لدرسه رغم كونه أصغر الطلبة[7].

السياق التاريخي (العصر العثماني المتأخر) : عاش الزرقاني (1055هـ - 1122هـ) في ظل الخلافة العثمانية خلال فترة الضعف (العهد الثاني، 974هـ - 1171هـ)، وعاصر ستة من خلفائها(8). تميز هذا العصر بانتشار الضعف، والفتن، والقلاقل، ووصل العالم الإسلامي إلى حالة عميقة من التدهور والانحطاط. كما ظهرت حركات انفصال حيث خرج العديد من الولاة والأمراء على الدولة وأسسوا حكومات مستقلة ومستبدة (9).

أما مصر، فكانت مسرحًا للفتن، حيث تفشى فيها الظلم، والسلب والنهب، وانعدام الأمن، والتفرق، ولم يكن لها أي دور سياسي فاعل يُذكر في التاريخ(10).

ثالثا ــ مكانته العلمية، وثناء العلماء عليه:

كان للإمام محمد بن عبد الباقي الزرقاني مكانة رفيعة جداً كأحد كبار المحدثين والفقهاء المالكية في عصره بالقاهرة، حيث لُقّب بخاتمة الحفاظ ومحدث الديار المصرية. وتميز منهجه العلمي بالجمع والتحرير، ويظهر ذلك في مؤلفاته الموسوعية، أبرزها شرح المواهب اللدنية الذي صار المرجع الأول في السيرة النبوية الجامعة. وقد أثر الزرقاني بشكل عميق في جيل من العلماء، كان منهم تلميذه الشبراوي الذي تولى مشْيخة الأزهر. وقد أثنى عليه العلماء كثيراً، فقال عنه الجبرتي: "خاتمة المحدثين"، ووصفه المرادي بـ"الإمام، المحدث، الناسك، النحرير، الفقيه العلامة"[11]، وعدّه الكتاني "محدث الديار المصرية، العلامة النحرير، الطائر الصيت"[12]. ووصفه تلميذه الشبراوي بخاتمة الحفاظ[13].وقال الزركلي: خاتمة المحدثين بالديار المصرية[14]. وقال كحالة: محدث فقيه أصولي[15].

رابعاً ــ شيوخه وتلاميذه:

1-الشيوخ: تشكّل التكوين العلمي للإمام الزرقاني على يد نخبة من كبار محققي وعلماء مصر في عصره، وقد منحه هذا التلقي رسوخاً في علوم أساسية. فبفضل شيوخه، اكتسب الزرقاني عمقاً منهجياً في الفقه (خاصة المذهب المالكي)، وتمكّناً في علوم الحديث، ومهارة عالية في التحقيق والتدقيق العلمي:

- والده: عبد الباقي بن يوسف الزرقاني (ت: 1099 هـ): هو شيخه الأول وأساس تكوينه الفقهي. كان مرجعاً للمالكية في عصره، ويُعد شرحه على مختصر خليل من أهم المراجع الفقهية المتأخرة، وقد غرس فيه أصالة المذهب والتخصص فيه[16].

-علي بن زين العابدين الأجهوري (ت: 1066 هـ): كان شيخ المالكية في القاهرة في وقته، وتتلمذ عليه الزرقاني في فقه المذهب وقواعده، مما أسهم في بناء ملكته الفقهية الراسخة[17].

- علي نور الدين الشبراملسي (ت: 1087 هـ): لُقّب بخاتمة المحققين، ويُعد شيخه في التحقيق والتدقيق العلمي وعلوم الآلة. تدل رواية كونه مُعيداً لدرسه على نبوغ الزرقاني المبكر واعتماد كبار الشيوخ عليه في ضبط ونقل العلم[18].

-محمد شمس الدين البابلي (ت: 1077 هـ): كان الحافظ الرحلة وأبرز شيوخ عصره في الحديث النبوي. عن طريقه أخذ الزرقاني إجازة الحديث وسنده، واكتسب منهجه في العناية بالرواية والنقد، وهو ما أهله لحمل لقب الحافظ ومحدث الديار المصرية[19].

2- تلاميـــــــذه : تخرج على يد الإمام الزرقاني جيل من العلماء البارزين الذين استمروا في حمل راية العلم والتدريس في الأزهر وغيره، منهم:

-عبدا لله بن محمد الشبراوي (ت: 1171 هـ): تلميذه النجيب، وأحد أبرز علماء الشافعية في عصره، تبوأ منصب شيخ الأزهر الشريف، مما يدل على علو مكانة الزرقاني في إعداد القيادات العلمية. وهو من وصف شيخه بخاتمة الحفاظ[20].

-أحمد بن عبد الفتاح الملوي الشافعي (ت: 1181 هـ): أحد كبار علماء الشافعية والأصول والمنطق، تتلمذ على الزرقاني في الحديث، ودرس في الأزهر، وكان له شروح وحواش مهمة في علوم شتى، مما يبرز تنوع تخصصات تلاميذ الزرقاني.

-سالم بن محمد النفراوي المالكي (ت: 1168 هـ): فقيه مالكي بارز، وهو صاحب الحاشية المعروفة على رسالة أبي زيد القيرواني، ويُعتبر امتداداً مباشراً لمدرسة الزرقاني الفقهية في المذهب المالكي بمصر[21].

-أحمد بن حسن الجوهري (ت: 1182 هـ): أحد العلماء الثقات والمطلعين، روى عن الزرقاني، وكان له مجلس علم في القاهرة. اشتهر بالتبحر في فنون متعددة، مما يدل على أن الزرقاني كان شيخاً يجمع بين فنون الرواية والدراية[22].

-أحمد بن مصطفى الزبيري المالكي الشهير بالصباغ (ت: 1162 هـ): فقيه مالكي، أخذ عن الزرقاني وتفقه على يديه، وكان من المدرسين البارزين في حلقاته العلمية[23].

-علي بن خضر العمروسي (ت: 1173 هـ): عالم في الحديث والتفسير، تتلمذ على الزرقاني في العلوم النقلية، وكان له دور في نشر تلك العلوم في مصر بعد وفاة شيخه.

خامسا ـ مصنفاته:

لقد صنف الزرقاني -رحمه الله-عدة مؤلفات يدور أكثرها حول الحديث وعلومه، مما يدل على اعتنائه، وشغفه به، وفيما يلي بيان لتلك المصنفات، وبالله التوفيق.

1. شرح المواهب اللدنية[24]: ويعتبر هذا الكتاب أشهر كتب الزرقاني على الإطلاق، وهو شرح على كتاب المواهب اللدنية لأحمد بن محمد القسطلاني (المتوفى سنة 923هـ)، وشرح الزرقاني له من أجمع ما كتب في السيرة، ويقع في ثمانية مجلدات، وجمع في هذا الشرح أكثر الأحاديث المروية في شمائل المصطفى وسيرته، وصفاته الشريفة، وهو من أنفع كتب السيرة[25].

2. شرح المنظومة البيقونية: وهو شرح صغير على منظومة البيقوني عمر بن محمد بن فتوح البيقوني، في نحو سنة (1080هـ)، في علم مصطلح الحديث، حل به الزرقاني ألفاظها، ووضح معانيها[26]. وهو مطبوع أيضاً.

3. مختصر المقاصد الحسنة: والمقاصد الحسنة كتاب ألفه السخاوي، وأراد به جمع الأحاديث المشتهرة على ألسنة الناس، وبيان حالها من حيث الصحة، والضعف، فقام الزرقاني باختصاره في كتابه هذا[27].

4. مختصر مختصر المقاصد الحسنة[28]: وهو اختصار للكتاب السابق في نحو كراسين بإشارة والده[29]، وهو المتداول والمشهور.

5. شرح الموطأ: سماه "أبهج المسالك بشرح موطأ الإمام مالك"، وهو شرح وسط بين الطول والقصر، وتعرض فيه لشرح متون الأحاديث من جهة اللغة، وأفاض في شرح المذاهب الفقهية، ولم يعن بالرجال ولا بتراجم الأبواب، وقد نال الكتاب حظا موفورًا من الشهرة[30].

المطلب الثاني ـ مفهوم "الإعلال بسلوك الجادة":

سلوك الجادة لغة: سلوك الجادة لفظ مركب إضافي من كلمتين هما: سلوك، وجادة.

فالسلوك لغة: السِّينُ وَاللَّامُ وَالْكَافُ أَصْلٌ يَدُلُّ عَلَى نُفُوذِ شَيْءٍ فِي شَيْءٍ. يُقَالُ سَلَكْتُ الطَّرِيقَ أَسْلُكُهُ. وَسَلَكْتُ الشَّيْءَ فِي الشَّيْءِ: أَنْفَذْتَهُ [31]

والجادَّة لغة: معنى الجادَّة معظم الطريق، وقيل: سواء الطريق، وقيل: وسطه، وقيل: هي الطريق الأعظم الذي يجمع الطرق ولا بد من المرور عليه، وقيل: جادة الطريق مسلكه وما وضح منه، وقيل: الجادة الطريق إلى الماء[32].

وسلوك الجادة اصطلاحا: "المقصود به اتباع الطريق المعهود في الرواية"[33] ، والمراد بذلك أن الراوي -لقلةِ ضبطٍ أو غفلةٍ-يسلكُ الطريقَ المشهورة في الرواية، والتي يكثر ترددها وتكرارها، فهي أسهل في الحفظ، وأسبق للذهن[34].

وتوضيح ذلك من كلام الشيخ المعلمي ، قال: "وأغلب ما يكون الخطأ بالحمل على المألوف ... ، وهكذا الخطأ في الأسانيد أغلب ما يقع بسلوك الجادة، فهشام بن عروة غالب روايته عن أبيه، عن عائشة، وقد يروي عن وهب بن كيسان، عن عبيد بن عمير، فقد يسمع رجل من هشام خبرًا بالسند الثاني ثم يمضي على السامع زمان فيشتبه عليه، فيتوهم أنه سمع ذاك الخبر من هشام بالسند الأول على ما هو الغالب المألوف، ولذلك تجد أئمة الحديث إذا وجدوا راويين اختلفا بأن رويا عن هشام خبرًا واحدًا، جعله أحدُهما عن هشام، عن وهب، عن عُبيد، وجعله الآخر عن هشام، عن أبيه، عن عائشة فالغالب أن يُقدموا الأول، ويخطّؤوا الثاني، هذا مثال، ومن راجع كتب علل الحديث وجد من هذا ما لا يُحصى"[35]. قال الحافظ ابن رجب: "فإن كان المنفرد عن الحفاظ مع سوء حفظه، قد سلك الطريق المشهور، والحفاظ يخالفونه، فإنه لا يكاد يرتاب في وهمه وخطئه؛ لأن الطريق المشهور تسبق إليه الألسنة والأوهام كثيراً، فيسلكه من لا يحفظ "[36]. وقال - أيضا-شارحاً لقول أبي حاتم الرازي: (فلان لزم الطريق) -: " يعني أن رواية ثابت عن أنس سلسلة معروفة مشهورة تسبق إليها الألسنة والأوهام، فيسلكها من قل حفظه، بخلاف ما قاله حماد بن سلمة، فإن في إسناده ما يستغرب فلا يحفظه إلا حافظ "[37]

قال الباحثان: سلوك الجادة هو اتباع الطريق المشهور في الرواية، الذي يكثر تكراره ويسهل حفظه، وقد يسلكه الراوي بسبب ضعف ضبط أو غفلة، ويقع الخطأ غالبًا بسلوك هذا الطريق المألوف، كما بيّن المعلمي وابن رجب، إذ يسبق إلى الذهن ويقع فيه الوهم،

خاصة عند من قلّ حفظه. لذلك يُعد هذا المسلك من أسباب الإعلال عند أئمة الحديث إذا خالف المشهور رواية الحفاظ.

عبارات مرادفة لمعنى سلوك الجادة:

وقد استعمل بعض العلماء عباراتٍ أخرى تؤدي المعنى ذاته لعبارة (فلان سلك الجادة)، وهي تعبيرات تدور حول سلوك الطريق المشهور في الرواية، وهي:

-"أخذ طريق المجرة" استعملها الإمام الشافعي[38] والحاكم[39].

-"جرى على العادة المستمرة"، وهذه العبارة استعملها الخطيب البغدادي[40].

-"كان أسهل عليه" استعملها الحافظ ابن عدي[41].

-"لزم الطريق"، وهذه العبارة استعملها الحافظ أبو حاتم الرازي[42]

المبحث الثاني ـ الجانب التطبيقي ـ نماذج تطبيقية للإعلال بسلوك الجادة- :

علق الرزقاني -عند شرحه لحديث رواه مَالِكٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ عَنْ أَبِي صَالِحٍ السَّمَّانِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ :" **مَنْ كَانَ عِنْدَهُ مَالٌ لَمْ يُؤَدِّ زَكَاتَهُ مُثِّلَ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ شُجَاعًا أَقْرَعَ لَهُ زَبِيبَتَانِ يَطْلُبُهُ حَتَّى يُمْكِنَهُ يَقُولُ أَنَا كَنْزُكَ ..**"...-قائلا: (مالك، عن عبد الله بن دينار، عن أبي صالح) ذكوان (السمان) بائع السمن (عن أبي هريرة أنه كان يقول) موقوفا، ورفعه عبد الرحمن بن عبد الله بن دينار، عن أبيه عن أبي صالح، عن أبي هريرة أن النبي ﷺ. رواه البخاري، وتابعه زيد بن أسلم، عن أبي صالح، عن أبي هريرة مرفوعا عند مسلم، وساقه مطولا، وكذا رفعه أبو الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة عند البخاري، وسهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة عند مسلم، والقعقاع بن حكيم عن أبي صالح عن أبي هريرة عند النسائي، وخالفهم عبد العزيز بن أبي سلمة فرواه عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر عن النبي ﷺ، أخرجه النسائي ورجحه، لكن قال ابن عبد البر: رواية عبد العزيز خطأ بين في الإسناد ؛ لأنه لو كان عند ابن دينار عن ابن عمر ما رواه عن أبي صالح أصلا، قال الحافظ: وفي هذا التعليل نظر، وما المانع أن له فيه شيخين، نعم، الذي على طريقة أهل الحديث أن رواية عبد العزيز شاذ ؛ لأنه سلك طريق الجادة، ومن عدل عنها دل على مزيد حفظه.

قال الباحثان: في هذا الموضع، يبيّن الزرقاني اختلاف الروايات حول حديث أبي هريرة، حيث رواه مالك عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ عَنْ أَبِي صَالِحٍ السَّمَّانِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ موقوفًا، بينما رفعه عدد من الثقات عن أبي صالح عن أبي هريرة مرفوعًا إلى النبي ﷺ.

ثم ذكر مخالفة عبد العزيز بن أبي سلمة في رواية الحديث تتجلى في أنه رواه عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر عن النبي ﷺ، بينما المشهور في الرواية هو عن عبد الله بن دينار عن أبي صالح عن أبي هريرة، سواء موقوفًا أو مرفوعًا. هذه المخالفة تُعد شاذة لأنها سلكت الطريق المشهور (الجادة) في رواية عبد الله بن دينار عن ابن عمر، وهو طريق كثير الدوران، مما يُحتمل معه أن الراوي وهم أو غفل فركب الإسناد المألوف بدل الإسناد الصحيح.

وقد ذكر الزرقاني أن النسائي رجّح رواية عبد العزيز، لكن ابن عبد البر أنكرها بشدة، وعدّها خطأً بيّنًا، وعلّق الحافظ ابن حجر بأن هذا التعليل فيه نظر، إذ لا مانع أن يكون للراوي أكثر من شيخ، ثم قال ابن حجر بأن على طريقة أهل الحديث، تُعد رواية عبد العزيز شاذة لأنها سلكت الجادة، ومن عدل عنها دلّ على مزيد حفظ وضبط.

دراسة الحديثين:

طرق حديث أبي هريرة-رَضِيَ اللهُ عَنْهُ-:

أولا-من أخرجه عن عَبْدِ اللهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ -رَضِيَ اللهُ عَنْهُ- مرفوعا:

-أخرجه أحمد في "مسنده"[43]، والبخاري في "صحيحه"[44] والنسائي في "المجتبى"[45] وفي "الكبرى"[46] والبزار في "مسنده"[47] والبيهقي في "سننه الكبير"[48] من طرق عن **عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ أَبِيهِ عَبْدِ اللهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ السَّمَّانِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ -رَضِيَ اللهُ عَنْهُ-مرفوعا** بنحوه.

عبد الرحمن بن عبد الله بن دينار، مولى ابن عمر، صدوق يخطئ، روى له البخاري في صحيحه[49].

عبد الله بن دينار، مولى عبد الله بن عمر، مديني ثقة روى عن ابن عمر، وأنس، وأبي صالح، وروى عنه جماعة من الأئمة كـ مالك بن أنس، ويحيى بن سعيد الأنصاري، وشعبة، وسفيان الثوري. وقد وثقه يحيى بن معين وأبو زرعة وأحمد بن حنبل وأبو حاتم الرازي[50].

أبو صالح ذكوان السمان الزيات، من ثقات التابعين وأحد الأئمة، وروى عن عائشة وأبي هريرة، توفي بالمدينة سنة 101هـ [51].

ولم ينفرد عَبْدِ اللهِ بْنِ دِينَارٍ في روايته عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ -رَضِيَ اللهُ عَنْهُ- مرفوعا فقد وجدت له متابعات تامة سيتم ذكرها.

1-من تابع عبد الله بن دينار متابعة تامة في روايته عَنْ أَبِي صَالِحٍ السَّمَّانِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ -رَضِيَ اللهُ عَنْهُ-مرفوعا

أ-الْقَعْقَاع بْنِ حَكِيم: أخرجه أحمد في "مسنده"[52]، والنسائي في "الكبرى"[53]، وابن خزيمة في "صحيحه"[54]، وابن حبان في "صحيحه"[55]، والحاكم في "مستدركه"[56]، من طرق **عن الْقَعْقَاعِ بْنِ حَكِيمٍ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ السَّمَّانِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ -رَضِيَ اللهُ عَنْهُ-مرفوعا بنحوه .** القعقاع بن حكيم الكناني المدني ثقة عند أحمد وابن معين، ليس بحديثه بأس عند أبي حاتم. روى عن أبي هريرة (وقيل لم يلقه)، وجابر، وعائشة، وأبي صالح السمان وغيرهم[57]

ب-عَاصِمِ بْنِ أَبِي النَّجُودِ: وأخرجه عبد الرزاق في "مصنفه"[58]، وأحمد في "مسنده"[59] والبزار في "مسنده"[60] عن عَبْدُ الرَّزَّاقِ، عن مَعْمَرٌ، **عَنْ عَاصِمِ بْنِ أَبِي النَّجُودِ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ السَّمَّانِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ -رَضِيَ اللهُ عَنْهُ-مرفوعا بنحوه**

عاصم بن بهدلة ابن أبي النجود الأسدي الكوفي، صدوق له أوهام، وهو حجة في القراءة، وحديثه مقرون في الصحيحين، توفي سنة 128هـ[61].

جـ-الأعمش: أخرجه البزار في "مسنده"[62] من طريق عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ شَرِيكٍ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي، **عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ السمان، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ -رَضِيَ اللهُ عَنْهُ-مرفوعا بنحوه.** قال البزار: وَهَذَا الْحَدِيثُ لَا نَعْلَمُ رَوَاهُ عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ إِلَّا شَرِيكٌ، وَلَا عَنْ شَرِيكٍ إِلَّا ابْنُهُ. عبد الرحمن بن شريك بن عبد الله النخعي الكوفي، روى عن أبيه، وذكره ابن حبان في الثقات وقال "ربما أخطأ"، بينما قال عنه أبو حاتم "واهي الحديث". وروى عنه البخاري في "الأدب"، وتوفي سنة 227هـ[63]. شريك بن عبد الله النخعي الكوفي، أبو عبد الله القاضي، صدوق يخطئ كثيراً، وتغير حفظه بعد ولاية القضاء بالكوفة. كان عادلاً فاضلاً عابداً وشديداً على أهل البدع، وهو من الطبقة الثامنة، مات سنة 177هـ أو 178هـ[64].

ولم ينفرد أبو صَالِحٍ في روايته عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ -رَضِيَ اللهُ عَنْهُ-مرفوعا فقد وجدت له متابعات تامة في أَبِي هُرَيْرَةَ -رَضِيَ اللهُ عَنْهُ-مرفوعا سيتم ذكرها.

3-من تابع أبا صَالِحٍ متابعة تامة في روايته عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ -رَضِيَ اللهُ عَنْهُ-مرفوعا

أ-عَبْدُ الرَّحْمَنِ الْأَعْرَجُ:

أخرجه أحمد في "مسنده"[65] والبخاري في "صحيحه"[66] والنسائي في "المجتبى"[67] والنسائي في "الكبرى"[68] وأبو يعلى في "مسنده"[69] من طريق أبي الزِّنَادِ **عن عَبْدُ الرَّحْمَنِ الْأَعْرَجُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ -رَضِيَ اللهُ عَنْهُ-مرفوعا بنحوه**

عبد الله بن ذكوان (أبو الزناد) الإمام المدني الثقة الثبت، مولى بني أمية. روى عن الأعرج، وأنس، وسعيد بن المسيب وغيرهم، وروى عنه مالك والليث والسفيانان، مات فجأة في رمضان سنة 131هـ[70].

عبد الرحمن بن هرمز الأعرج، أبو داود المدني، مولى ربيعة بن الحارث، ثقة ثبت وعالم، من الطبقة الثالثة. توفي سنة 117هـ[71].

ب-هَمَّامٍ:

أخرجه أحمد في "مسنده"[72] والبخاري في "صحيحه"[73] عن عبد الرزاق، عن مَعْمَرٌ، **عَنْ هَمَّامٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ -رَضِيَ اللهُ عَنْهُ-مرفوعا بنحوه**

عبد الرزاق بن همام بن نافع الحميري، أبو بكر الصنعاني، ثقة حافظ مصنف شهير، كان يتشيع وعمي في آخر عمره فتغير حفظه. توفي سنة 211هـ[74].

ومعمر بن راشد أبو عروة الأزدي، عالم اليمن وأحد الأعلام، وصفه أحمد بأنه يتقدم أقرانه في الطلب والعلم. روى عن الزهري وهمام وغيرهما، وروى عنه عبد الرزاق وغندر، وقد توفي سنة 153هـ[75].

وهمام بن منبه بن كامل الصنعاني، أبو عقبة، أخو وهب، وهو ثقة. توفي سنة 132هـ على القول الصحيح[76].

جـ-عبد الرحمن بن يعقوب الحرقي والد العلاء بن عبد الرحمن مولى جهينة:

أخرجه ابن ماجه في "سننه"[77] وابن حبان في "صحيحه"[78] من طريق **الْعَلَاءِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ -رَضِيَ اللهُ عَنْهُ-مرفوعا بنحوه**

العلاء بن عبد الرحمن بن يعقوب الحرقي، أبو شبل المدني، صدوق لكنه ربما وهم، وهو من الطبقة الخامسة. توفي سنة (130هـ تقريباً) [79].

عبد الرحمن بن يعقوب الجهني، مولى الحرقة، هو ثقة. روى عن أبي هريرة وابن عباس، وروى عنه ابنه العلاء[80].

ثانيا-من أخرجه عن عَبْدِ اللهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ -رَضِيَ اللهُ عَنْهُ-موقوفا:

أخرجه مالك في "الموطأ"[81] عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ السَّمَّانِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ موقوفا من قوله.

طرق حديث عبد الله بن عمر-رَضِيَ اللهُ عَنْهُ-:

-أخرجه أحمد في "مسنده"[82] والنسائي في "المجتبى"[83]، وفي "الكبرى"[84] وابن خزيمة في "صحيحه"[85] من طرق عن عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ إِنَّ الَّذِي لَا يُؤَدِّي زَكَاةَ مَالِهِ يُخَيَّلُ إِلَيْهِ مَالُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ شُجَاعًا أَقْرَعَ لَهُ زَبِيبَتَانِ "، قَالَ: " فَيَلْتَزِمُهُ -أَوْ يُطَوَّقُهُ "، قَالَ: " يَقُولُ: أَنَا كَنْزُكَ، أَنَا كَنْزُكَ! .

عبد العزيز بن عبد الله بن أبي سلمة الماجشون المدني نزيل بغداد، ثقة فقيه مصنف، توفي سنة 164هـ[86].

أقوال العلماء في الحديثين:

1-قال النسائي في " السنن الكبرى"[87]: عبد العزيز بن أبي سلمة أثبت عندنا من عبد الرحمن بن عبد الله بن دينار. ورواية عبد الرحمن أشبه عندنا بالصواب -والله أعلم - وإن كان عبد الرحمن ليس بذاك القوي في الحديث.

قال الباحثان: الصواب رواية عبد الرحمن بن عبد الله بن دينار عن أبيه عن أبي صالح عن أبي هريرة، وليس رواية عبد العزيز بن أبي سلمة بن الماجشون -وإن كان أثبت في الرواية-عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر وهي طريق الجادة لعبد الله بن دينار في روايته عن أبي هريرة، لأن عبد الرحمن وإن كان قد انفرد بروايته عن أبيه عن أبي صالح عن أبي هريرة مرفوعا، ولكن لأبيه متابعات تامة في أبي صالح عن أبي هريرة، ولأبي صالح متابعات تامة في أبي هريرة، كل هذه العلامات تدل على أن الحديث حديث أبي هريرة، وليس من حديث ابن عمر عن النبي.

2-قال ابن عبد البر: " هذا الحديثُ أيضًا موقُوفٌ في "المُوطَّأ" غيرُ مرفُوع. وقد أسنَدهُ عبدُ الرَّحمنِ بن عبدِ اللَّه بن دينارٍ أيضًا، عن أبيه، عن أبي صالح، عن أبي هريرةَ، عنِ النَّبيِّ ﷺ بالإسنادِ الأوَّلِ. ورواهُ عبدُ العزيزِ بن الماجِشُون، عن عبدِ اللَّه بن دينارٍ، عنِ ابنِ عُمرَ، عنِ النَّبيِّ ﷺ. وهُو عِندي خطأ منهُ في الإسنادِ، واللَّه أعلمُ... وقد روي عن أبي هريرة هذا الحديث أيضا عن النبي ﷺ من طرق صحاح ثابتة"[88]

وقال ابن عبد البر أيضا: والمحفوظ فيه حديث أبي هريرة مرفوعا وموقوفا وحديث عبد العزيز الماجشون عندي فيه خطأ في الإسناد لأنه لو كان عند عبد الله بن دينار عن بن

عمر ما رواه عن أبي صالح عن أبي هريرة أبدا فرواية مالك وعبد الرحمن بن عبد الله بن دينار فيه هي الصحيحة وإن كان مالك وقفه فلا وجه لوقفه لأن مثله لا يكون رأيا وهو مرفوع صحيح على ما خرجه البخاري والله أعلم(89)

قال الباحثان: ابن عبد البر يذكر أن الحديث ورد في "الموطأ" عن أبي هريرة موقوفًا، أي من كلامه وليس مرفوعًا إلى النبي ﷺ. لكنه يُشير إلى أن عبد الرحمن بن عبد الله بن دينار رواه عن أبيه، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، وهذا إسناد مرفوع. فدل ذلك على أن الحديث له أصل مرفوع صحيح، وليس قول لأبي هريرة، وينتقد ابن عبد البر رواية عبد العزيز بن الماجشون التي جاءت عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ. ويقول إنها خطأ في الإسناد، لأن عبد الله بن دينار لو كان يروي هذا الحديث عن ابن عمر، لما رواه عن أبي صالح عن أبي هريرة، أي أن المعروف من طريق عبد الله بن دينار هو روايته عن أبي صالح عن أبي هريرة، وليس عن ابن عمر كما هو جادة روايته عن ابن عمر، فعَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ أَبِي سَلَمَةَ بن الماجشون أخطأ ومشى على الجادة في رواية الحديث حيث ظن أنها من رواية عبد الله بن دينار عن ابن عمر كما هو المعتاد أنه لا يروي غالبا إلا عن ابن عمر، ولكن في هذا الحديث إنما أخذه من أبي صالح عن أبي هريرة.

ويرى ابن عبد البر أن الرواية المحفوظة والصحيحة هي رواية أبي هريرة، سواء كانت موقوفة أو مرفوعة. ويقول إن رواية مالك وإن كانت موقوفة، فلا وجه لوقفها، لأن مضمون الحديث لا يمكن أن يكون من قول أبي هريرة، بل هو من الأمور الغيبية التي لا تُقال إلا عن النبي ﷺ. ولهذا يرجّح أن الحديث مرفوع صحيح كما رواه البخاري وغيره.

قال الباحثان: وأيضا فلو كانت روايته على الجادة صحيحة أي روايته عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر، عن النبي، لما رواها هؤلاء الرواة عن عبد الله عن دينار، عن أبي صالح السمان، عن أبي هريرة عن النبي، مما يؤكد أن عبد الله بن دينار لا يرويه إلا عن أبي صالح عن أبي هريرة، ولما وجدنا متابعات لعبد الله بن دينار في روايته عن أبي صالح، ولما وجدنا متابعات لأبي صالح في روايته عن أبي هريرة.

-وقال ابن كثير: "ولا منافاة بينهما فقد يكون عند عبد الله بن دينار من الوجهين، والله أعلم"(90).

قال الباحثان: ابن كثير يُشير إلى أن الاختلاف في الإسناد لا يستلزم التناقض أو الخطأ، بل من الممكن أن يكون الراوي – وهو عبد الله بن دينار – قد روى الحديث بطريقتين: مرة عن أبي صالح عن أبي هريرة، ومرة عن ابن عمر مباشرة، فهو يقول: لا تعارض بين الروايتين، لأن الراوي قد يكون سمع الحديث من أكثر من شيخ، أو رواه بأكثر من طريق.

وقال ابن حجر-بعد أن رد كلام ابن عبد البر بشذوذ رواية ابن الماجشون-: وَفِي هَذَا التَّعْلِيلِ نَظَرٌ وَمَا الْمَانِعُ أَنْ يَكُونَ لَهُ فِيهِ شَيْخَانِ نَعَمِ الَّذِي يَجْرِي عَلَى طَرِيقَةِ أَهْلِ الْحَدِيثِ أَنَّ رِوَايَةَ عبد الْعَزِيز شَاذَّةٌ؛ لِأَنَّهُ سَلَكَ الْجَادَّةَ، وَمَنْ عَدَلَ عَنْهَا دَلَّ عَلَى مَزِيدِ حِفْظِهِ[91].

قال الباحثان: أي أن ابن حجر يرى أن التعليل الذي يقول إن رواية عبد العزيز فيها خطأ أو لا تصح، فيه نظر، أي أنه غير مُسلَّم به، ويوافق ابن كثير بأنه ما المانع أن يكون له فيه شيخان؛ فابن حجر يُبيِّن أن هذا احتمال وارد ومقبول في علم الحديث، ولا يُعد خطأً في الإسناد بالضرورة.

ثم قال: "نعم، الذي يجري على طريقة أهل الحديث أن رواية عبد العزيز شاذة؛ لأنه سلك الجادة، ومن عدل عنها دل على مزيد حفظه."

وهنا يُشير ابن حجر إلى قاعدة عند المحدثين، وهي أن: الرواية التي تسلك الجادة (أي الطريق المشهور المتكرر) تُعد أحيانًا شاذة إذا خالفت رواية من هو أوثق أو أضبط، فعبد العزيز بن أبي سلمة سلك الطريق المشهور في روايته، لكن غيره – كعبد الرحمن بن عبد الله بن دينار – عدل عن هذا الطريق، وهذا العدول قد يدل على مزيد حفظ ودقة، بمعنى أن الرواية التي تخالف الجادة ليست بالضرورة ضعيفة، بل قد تكون أدق وأثبت إذا كان راويها أضبط أو أكثر حفظًا.

يرى الباحثان أن ترجيح ابن عبد البر هو الأقرب للصواب، لأنه استند إلى المتابعات المتعددة التي تدل بوضوح على أن الحديث من رواية أبي هريرة، وليس من رواية ابن عمر. وقد أوضح ابن عبد البر أن رواية عبد العزيز بن الماجشون عن ابن عمر فيها خطأ في الإسناد، لأن عبد الله بن دينار لم يُعرف عنه رواية هذا الحديث عن ابن عمر، بل عن أبي صالح عن أبي هريرة. كما رجّح أن رواية مالك وإن كانت موقوفة، فهي في حقيقتها مرفوعة، لأن مضمون الحديث لا يمكن أن يكون من اجتهاد أبي هريرة، بل هو من الأمور الغيبية التي لا تُقال إلا عن النبي ﷺ. واستدل كذلك بثبوت الحديث في "صحيح البخاري"، مما يدل على أن الراجح رواية الحديث عن أبي هريرة مرفوعًا.

ويرى الباحثان أيضا: أنه يمكن القول إن الزرقاني حين نقل كلام ابن حجر دون تعليق، لم يُخطئ بالضرورة، لكنه اكتفى بعرض الرأي دون أن يُبيّن موقفه منه أو يُوازن بينه وبين ترجيحات من سبقه كابن عبد البر. وكان من الأفضل لو أشار إلى قوة المتابعات التي تؤيد رواية أبي هريرة، أو ناقش احتمال تعدد الطرق عند عبد الله بن دينار. فالتعليق والتحليل هنا يُثري الفهم، ويُعزز الموقف العلمي دون أن يُضعف من قيمة النقل.

الخاتمة :

بعد استقراء ودراسة منهج الإمام الزرقاني (ت 1122هـ) في توظيف مبدأ "الإعلال بسلوك الجادة" في شرحه على "الموطأ"، أمكن استخلاص مجموعة من النتائج المحورية وتقديم عدد من التوصيات التي قد تخدم المكتبة الحديثية:

أبرز النتائـــــــــج:

1. أن الإعلال بسلوك الجادة مصطلح نقدي أصيل، وإن لم يُصغ كمصطلح مستقل في كتب المتقدمين، إلا أن معناه حاضر في عبارات متعددة مثل: "لزم الطريق"، "أخذ طريق المجرة"، "جرى على العادة المستمرة"، وكلها تدور حول المعنى ذاته.
2. تبيّن أن الطريق المشهور (الجادة) ليس بالضرورة هو الأصح، بل قد يكون سبباً رئيسياً للخطأ والوهم، خاصة إذا سلكه راوٍ عُرف بقلة الضبط أو الغفلة. وفي المقابل، فإن العدول عن هذا الطريق المشهور إلى رواية أخرى يُعد دليلاً على مزيد حفظ وضبط إذا كان المخالف ثقة.
3. أن الزرقاني استخدم هذا المسلك ضمنيًا في شرحه للموطأ، خاصة عند عرض الروايات المتعددة لحديث واحد، كما في حديث الشجاع الأقرع.
4. أن الزرقاني لم يُعلّق على هذا الخلاف بين ابن عبد البر وابن حجر، بل اكتفى بنقل الأقوال، مما يُعد موضع نظر، إذ كان من المتوقع أن يُبدي رأيه أو يُرجّح بين الأقوال، خاصة في موضع نقدي دقيق كهذا.
5. أن رواية أبي هريرة عن النبي ﷺ هي الرواية المحفوظة، كما دلّت المتابعات الكثيرة، بخلاف رواية ابن عمر التي جاءت من طريق عبد العزيز بن أبي سلمة، والتي خالفت الجادة، مما جعلها محل إعلال عند النقاد.

التوصيـــــات :

1. دعوة الباحثين إلى دراسة تطبيقات "الإعلال بسلوك الجادة" في شروح المتأخرين؛ لفهم مدى حضور هذا المفهوم في نقدهم للأحاديث.
2. إجراء دراسات مقارنة بين النقاد المتقدمين والمتأخرين في استخدام هذا المسلك، كالشافعي، وابن عبد البر، وابن رجب، وابن حجرن وغيرهم.
3. توسيع نطاق البحث ليشمل شروح الموطأ الأخرى، مثل شروح القاضي عياض وابن عبد البر وابن العربي، لمقارنة مناهجهم في الإعلال، ومدى اعتمادهم على مسلك الجادة.
4. الاستفادة من هذا المسلك في تدريس علم العلل، وتدريب طلاب العلم على تتبع الطرق المشهورة والمخالفة، وربطها بمستوى ضبط الرواة.

بيان تضارب المصالـــح:

يُقر المؤلف بعدم وجود أي تضارب مالي أو علاقات شخصية معروفة قد تؤثر على العمل المذكور في هذه الورقة.

الهوامـــــــــــش :

(1) سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر، للمرادي، دار البشائر الإسلامية ودار ابن حزم، ط3، 1988 (32/4)، تاريخ عجائب الآثار في التراجم والأخبار، لـ عبد الرحمن الجبرتي، دار الجيل، 116/1، الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المصنفة، لـ محمد بن جعفر الكتاني، دار الكتب العلمية، ص 191، فهرس الفهارس والأثبات ومعجم المعاجم والمشيخات، لـ عبد الحي الكتاني، دار الغرب الإسلامي، 456/1، هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، لـ إسماعيل باشا البغدادي، دار إحياء التراث العربي 311/2، الأعلام:، لـ خير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، 14/6، معجم المؤلفين، لـ عمر رضا كحالة، دار إحياء التراث العربي، 383/3.

(2) من قرى مصر القديمة، وهي من أسفل الأرض من بطن الريف، ويقال لكورتها الآن: منوفية. انظر: معجم البلدان، لـ ياقوت الحموي، دار صادر، بيروت، ط 2، 1995 م 216/5.

(3) تاريخ عجائب الآثار116/1، والأعلام14/6، ومعجم المؤلفين383/3.

(4) معجم المؤلفين383/3)

(5) خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر، لـ محمد أمين المحبي، دار صادر، بيروت، 287/2.

(6) عجائب الآثار1116/1.

(7) خلاصة الأثر287/2، تاريخ عجائب الآثار116/1).

(8) تاريخ الدولة العلية العثمانية، لـ محمد فريد بك المحامي، دار النفائس، بيروت، ط 14 ص 286، ص 289، ص 305، ص 307، ص 308، ص 312.

(9) حاضر العالم الإسلامي، تأليف لوثروب ستودارد (تعليقات وفصول الأمير شكيب أرسلان)، دار الفكر، بيروت، ط 4، 1973 م 1/ 259.
(10) انظر: عجائب ال آثار1/ 39، و حاضر العالم الاسلامي1/ 259، 260.
(11) سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر 32/4
(12) فهرس الفهارس 456/1
(13) فهرس الفهارس 456/1
(14) الأعلام للزركلي 184/6
(15) معجم المؤلفين 124/10
(16) خلاصة الأثر287/2، و تاريخ عجائب الآثار122/1، 116/1.
(17) شرح المواهب اللدنية لـ محمد بن عبد الباقي الزرقاني المالكي دار النشر: دار الكتب العلمية، 3/1، وخلاصة الأثر157/3.
(18) شرح المواهب اللدنية3/1 و شرح الزرقاني على الموطأ، لـ محمد بن عبد الباقي الزرقاني المالكي، تحقيق طه عبد الرءوف سعد، نشر مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، الطبعة الأولى، 1424 هـ / 2003 م. 84/1 وخلاصة الأثر177/3.
(19) شرح المواهب اللدنية3/1، وشرح الزرقاني على الموطأ84/1، خلاصة الأثر39/4.
(20) سلك الدرر 107/3، عجائب الآثار 122/1، 295/1.
(21) عجائب الآثار280/1.
(22) سلك الدرر97/1، وعجائب الآثار122/1، 364/1.
(23) عجائب الآثار 248/1.
(24) وقد طبع الكتاب مراراً، فطبع في بولاق سنة 1278هـ، 1291هـ، وطبع في المطبعة الأزهرية المصرية سنة 1325هـ، 1329هـ.
(25) مقدمة الصباغ لمختصر المقاص ص 26.
(26) الأعلام 64/5.
(27) انظر: فهرس الكتب الموحدة بالمكتبة الأزهرية422/1، فهرس الكتب العربية الموحدة بدار الكتب المصرية98/1).
(28) وقد طبع بتحقيق محمد لطفي الصباغ سنة (1401هـ).
(29) الرسالة المستطرفة ص 191.
(30) الضوء اللامع المبين عن مناهج المحدثين، لـ أحمد محرم الشيخ ناجي، اعتنى به أحمد نبوي، نشر دار الإمام الرازي، الطبعة الأولى، 2017 م. 282/1
(31) معجم مقاييس اللغة، لـ أحمد بن فارس بن زكريا أبو الحسين (ت 395 هـ)، تحقيق وضبط عبد السلام محمد هارون (ت 1408 هـ)، نشر دار الجيل، 1389 هـ / 1969 م (في 6 أجزاء) 97/3
(32) لسان العرب، لـ محمد بن مكرم بن علي، ابن منظور (ت 711 هـ)، نشر دار صادر، بيروت، 109/3، وتاج العروس من جواهر القاموس، لـ محمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني الزبيدي (ت 1205 هـ)، نشر وزارة الإرشاد والأنباء - المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 483/7

(33) منهج الإمام أحمد في إعلال الأحاديث، المؤلف: بشير علي عمر، الناشر: وقف السلام، الطبعة: الأولى 2005 م، 1037/2

(34) النكت الجياد المنتخبة من كلام شيخ النقاد ذهبي العصر العلامة عبد الرحمن بن يحي المعلمي اليماني (موسوعة المعلمي اليماني وأثره في علم الحديث)، لـ أبي أنس إبراهيم بن سعيد الصبيحي، نشر دار طيبة للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة الأولى، 1431 هـ، 29/4

(35) التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل (ضمن آثار عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني)، نشر دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 1434 هـ.108/11

(36) شرح علل الترمذي، لـ زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن، السَلامي، البغدادي، ثم الدمشقي، الحنبلي (ت 795 هـ)، تحقيق الدكتور همام عبد الرحيم سعيد، نشر مكتبة المنار، الزرقاء - الأردن، الطبعة الأولى، 1407 هـ / 1987 م، 841/2

(37) شرح علل الترمذي 842/2

(38) السنن الكبرى، لـ أبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي (ت 458 هـ)، تحقيق محمد عبد القادر عطا، نشر دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الثالثة، 1424 هـ / 2003 م، 667/2

(39) معرفة علوم الحديث، لـ أبي عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري (ت 405 هـ)، تحقيق السيد معظم حسين، نشر دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية، 1397 هـ / 1977 م 118/1

(40) تاريخ بغداد (ت بشار)، لـ أبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي (ت 463 هـ)، تحقيق د. بشار عواد معروف، نشر دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، 1422 هـ / 2002 م، 101/11

(41) الكامل في ضعفاء الرجال، لـ أبي أحمد عبد الله بن عدي الجرجاني (ت 365 هـ)، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، نشر دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، 1418 هـ / 1997 م425/5

(42) العلل، لـ أبي محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي (ت 327 هـ)، تحقيق فريق من الباحثين (بإشراف د. سعد بن عبد الله الحميد ود. خالد بن عبد الرحمن الجريسي)، مطابع الحميضي، الرياض، الطبعة الأولى، 1427 هـ / 2006 م، 166/2

(43) مسند أحمد، لـ أحمد بن محمد بن حنبل (ت 241 هـ)، الناشر: جمعية المكنز الإسلامي - دار المنهاج، ط الأولى، 1431 هـ / 2010 م، (12 جزءًا). (مسند أبي هريرة رضي الله عنه ،) (2 / 1818) برقم: (8782)

(44)صحيح البخاري، لـ البخاري (ت 256 هـ)، ت. محمد زهير بن ناصر الناصر، ط. دار طوق النجاة، بيروت، ط الأولى، 1422 هـ، (كتاب الزكاة ، باب إثم مانع الزكاة) (2 / 106) برقم: (1403)

(45) سنن النسائي، لـ أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي (ت 303 هـ)، الناشر: دار المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، ط الأولى، 1428 هـ / 2007 م، (كتاب الزكاة . ، باب مانع زكاة ماله) (1 / 498) برقم: (2481 / 2)

(46)السنن الكبرى للنسائي، لـ أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي (ت 303 هـ)، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان، ط الأولى، 1421 هـ / 2001 م، (كتاب الزكاة ، مانع زكاة ماله) (3 / 28) برقم: (2273)

(47)البحر الزخار المعروف بمسند البزار، لـ أبو بكر أحمد بن عمرو البزار (ت 292 هـ)، الناشر: مكتبة العلوم والحكم (المدينة المنورة)، بالاشتراك مع مؤسسة علوم القرآن (بيروت)، ط الأولى، 1409 – 1430 هـ / 1988 – 2009 م، (تتمة مرويات أبي هريرة ، ابن عيينة عن سمي عن أبي صالح عن أبي هريرة) (15 / 379) برقم: (8978)

(48) السنن الكبرى للبيهقي، لـ أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي (ت 458 هـ)، الناشر: مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن - الهند، ط الأولى، 1352 – 1355 هـ، (كتاب الزكاة ، باب ما ورد من الوعيد فيمن كنز مال زكاة ولم يؤد زكاته) (4 / 81) برقم: (7323)

(49) تقريب التهذيب، لـ أبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت 852 هـ)، تحقيق محمد عوامة، نشر دار الرشيد، سوريا (حلب)، الطبعة الأولى، 1406 هـ / 1986 م، 344/1

(50) الجرح والتعديل، لـ أبي محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي (ت 327 هـ)، تحقيق (اعتنى به: عبد الرحمن بن يحيى المُعَلِّمي اليماني)، نشر دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى، 1372 هـ / 1952 م. 46/5

(51) الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، لـ شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت 748 هـ)، تحقيق محمد عوامة وأحمد محمد نمر الخطيب، نشر دار القبلة للثقافة الإسلامية - مؤسسة علوم القرآن، جدة، الطبعة الأولى، 1413 هـ / 1992 م، 386/1

(52) (مسند أبي هريرة رضي الله عنه) (2 / 1876) برقم: (9055)

(53) (كتاب التفسير، قوله تعالى والذين يكنزون الذهب والفضة) (10 / 113) برقم: (11153)

(54) صحيح ابن خزيمة، لـ أبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة (ت 311 هـ)، الناشر: دار الميمان، الرياض - السعودية، ط الأولى، 1430 هـ / 2009 م، (كتاب الزكاة، باب ذكر أخبار رويت عن النبي ﷺ في الكنز مجملة غير مفسرة) (4 / 16) برقم: (2254)

(55) صحيح ابن حبان، لـ محمد بن حبان البُستي (ت 354 هـ)، الناشـــر: مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان، ط الثانية، 1414 هـ / 1993 م، (كتاب الزكاة، ذكر البيان بأن من خلف كنزا يتعوذ منه يوم القيامة) (8 / 50) برقم: (3258)

(56) المستدرك على الصحيحين، لـ الإمام الحافظ أبي عبد الله الحاكم النيسابوري (ت 405 هـ)، الناشر: دار المعرفة، بيروت -لبنان، (كتاب الزكاة، التغليظ في منع الزكاة) (1 / 389) برقم: (1439)

(57) تهذيب التهذيب، لـ شهاب الدين أبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت 852 هـ)، نشر مطبعة دائرة المعارف النظامية، حيدرآباد الدكن -الهند، الطبعة الأولى، 1325 -1327 ه ،383/8

(58)(كتاب الزكاة ، باب ما تجب في الإبل والبقر والغنم) (4 / 28) برقم: (6863)

(59) (مسند أبي هريرة رضي الله عنه ،) (2 / 1630) برقم: (7871)

(60) (تتمة مرويات أبي هريرة ، عاصم بن بهدلة) (16 / 18) برقم: (9045)

(61) تقريب التهذيب 285/1

(62)(تتمة مرويات أبي هريرة ، الأعمش عن أبي صالح) (16 / 144) برقم: (9240)

(63) تهذيب التهذيب، 194/6

(64) تقريب التهذيب 266/1

(65) (مسند أبي هريرة رضي الله عنه ،) (2 / 2237) برقم (11009)
(66) (كتاب تفسير القرآن، باب قوله والذين يكنزون الذهب والفضة) (6 / 65) برقم: (4659)
(67)(كتاب الزكاة . ، باب مانع زكاة الإبل) (1 / 491) برقم: (2447 / 1)
(68) (كتاب الزكاة ، مانع زكاة الإبل) (3 / 14) برقم: (2240)
(69)مسند أبي يعلى الموصلي، لـ أبو يعلى أحمد بن علي (ت 307 هـ)، الناشر: دار المأمون للتراث، دمشق - سوريا، ط الأولى، 1404 - 1410 هـ / 1984 - 1990 م (مسند أبي هريرة ، الأعرج عن أبي هريرة) (11 / 206) برقم: (6319)
(70) الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة 549/1
(71) تقريب التهذيب 352/1
(72) (مسند أبي هريرة رضي الله عنه) (2 / 1719) برقم: (8302)
(73) (كتاب الحيل، باب في الزكاة وألا يفرق بين مجتمع ولا يجمع بين متفرق خشية الصدقة) (9 / 23) برقم: (6957)
(74) تقريب التهذيب 354/1
(75) الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة 282/2
(76) تقريب التهذيب 574/1
(77) سنن ابن ماجه، لـ ابن ماجه أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني (ت 273 هـ)، الناشر: دار الرسالة العالمية، ط الأولى، 1430 هـ / 2009 م، (أبواب الزكاة، باب ما جاء فِي منع الزكاة) (3 / 7) برقم: (1786)
(78) (كتاب الزكاة، ذكر الإخبار عن وصف ما يعذب به في القيامة من لم يخرج حق الله من ماله) (8 / 46) برقم: (3254)
(79) تقريب التهذيب 435/1
(80)الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة 649/1
(81) موطأ مالك (رواية يحيى الليثي)، لـ مالك بن أنس (ت 179 هـ)، ت. محمد مصطفى الأعظمي، الناشر: مؤسسة زايد بن سلطان آل نهيان للأعمال الخيرية والإنسانية، أبو ظبي - الإمارات، ط الأولى، 1425 هـ / 2004 م، (كتاب الزكاة ، ما جاء في الكنز) (1 / 361) برقم: (887)
(82) (مسند عبد الله بن عمر رضي الله عنهما ،) (3 / 1235) برقم: (5833) ، و(3 / 1317) برقم: (6318)، و(3 / 1356) برقم: (6559)
(83)(كتاب الزكاة . ، باب مانع زكاة ماله) (1 / 498) برقم: (2480 / 1)
(84) (كتاب الزكاة ، مانع زكاة ماله) (3 / 28) برقم: (2272)
(85)(كتاب الزكاة ، باب ذكر الخبر المفسر للكنز) (4 / 17) برقم: (2257)
(86) تقريب التهذيب 357/1
(87) (كتاب الزكاة ، مانع زكاة ماله) (3 / 28) برقم: (2272)
(88) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد في حديث رسول اللَّه صلى اللَّه عليه وسلم، لـ أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر النمري القرطبي (ت 463 هـ)، المحقق: بشار عواد معروف وآخرون (منهم سليم محمد عامر)، الناشر: مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي، لندن، الطبعة: الأولى، 1439 هـ / 2017 م. 513/10

(89) الاستذكار الجامع لمذاهب فقهاء الأمصار وعلماء الأقطار فيما تضمنه الموطأ من معاني الرأي والآثار، لـ أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر النمري القرطبي (ت 463 هـ)، المحقق: مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي (بإشراف د. بشار عواد معروف)، الناشر: مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي، لندن، الطبعة: الأولى، 1444 هـ / 2023 م. 177/3

(90) تفسير القرآن العظيم، لـ أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي الدمشقي (ت 774 هـ)، تحقيق: سامي بن محمد السلامة، الناشر: دار طيبة للنشر والتوزيع، الرياض - السعودية، الطبعة: الثانية، 1420 هـ / 1999 م. 174/2

(91) فتح الباري بشرح صحيح البخاري، لـ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت 773 - 852هـ)، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي، قام بإخراجه وصححه وأشرف على طبعه: محب الدين الخطيب، عليه تعليقات العلامة: عبد العزيز بن عبد الله بن باز، الناشر: دار المعرفة - بيروت، سنة النشر: 1379 هـ، 269/3